



PROVISIONAL
A/34/PV.7
25 September 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

— خطاب جلالة الملك حسين الأول ، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

السيد روميولو (الفلبين)

السيد غروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها بوقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72236/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٥خطاب جلالة الملك حسين الأول ، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن الى بيان من جلالة الملك حسين الأول ، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية .

اصطحب جلالة الملك حسين الأول ، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب بصاحب الجلالة الملك حسين الأول عاهل المملكة الأردنية الهاشمية في الأمم المتحدة ، وأن أدعوه لكي يتحدث أمام الجمعية العامة .

جلالة الملك حسين : أود بادئ ذي بدء أن أقدم لك التهناني الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان في اختيارك تقديرا لك شخصيا ولدولتك الصديقة المناضلة ، فلقد جسدت دوما في جهودك في الأمم المتحدة روح تنزانيا المناضلة التي تعمل تحت قيادة رئيسا الصديق جوليبوس نيريري بحنكة ومثابرة وتصميم من أجل خير افريقيا والعالم . وان في تولي افريقيا لزام القيادة اليوم من على منصة الرئاسة هنا معاني عميقة لا تخفى على أحد . فافريقيا انطلقت أخيرا بعزم ووعي وشجاعة تصب جهودها وتجاربها وآمالها في مجال الانسانية ولنفع الانسانية .

وانني أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم ابن أمريكا اللاتينية الذي قاد الجمعية العامة في السنة الماضية بجدارة واخلاص . لقد ساهمت أمريكا اللاتينية في أعمال ونجاحات الأمم المتحدة منذ نشأتها بكل حرارة وحكمة ، وستظل تفعل ذلك مع كل يوم يتزايد فيه دور أمريكا اللاتينية في العالم الجديد المعاصر .

ولا يفوتني أن أشيد بجهود السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم الذي يتحمل مسؤولياته الكبيرة بصبر وشجاعة وتجرد ، وهو يعمل بمثابرة من أجل السلام العالمي ، والتعاون الدولي ، والقضايا الانسانية .

السيد الرئيس ، في آخر مرة تحدثت فيها من هذا المنبر كانت ظروف العالم وظروف بلادى مختلفة جدا . كان ذلك في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٦٧ . كان الوطن العربي بأسره يداوى جراحه ، التي خلفتها صدمة الحملة التوسعية الاسرائيلية الأخيرة ، التي قذفت بقوات اسرائيل عبر الحدود بكل الاتجاهات . كانت قوات اسرائيل قد احتلت دمنية الجولان السورية وسيناء المصرية ، وغزة الفلسطينية ، والضفة الغربية ، قلب فلسطين وموطن أكبر تجمع فلسطيني آمن مستقر . وكانت قوات اسرائيل قد احتلت القدس العربية ، موئل الأئمة وقاعدة الايمان لمئات الملايين من المسلمين والمؤمنين ، فمزقت أمنها وقد استها ، وألحقها - أرضا وشعبا وتاريخا - بكيان اسرائيل السياسي . جئت آنذاك أحمل لهذه المؤسسة العالمية ، التي تجسد ضمير العالم ، رسالة الشعب المكافح الشجاع الذي تلقى صدمة العدوان والاحتلال ، والبلد الذي تحمل العبء الأكبر للصدمة والآلام التي رافقتها وتبعتها . جئت آنذاك أقول لكم أن الشعب الذي واجه العدوان بصدرة نيابة عن أمته ، وقفوا الى جانب مبادئها وحقوقها ودفاعا عنها ، شعب صامد أبي يتحمل الألم ولا يفرط بالمبادئ ، واننا سنصمد حتى يفهم العالم كله قضيتنا ويقف معنا ويفرض السلام العادل الشريف الذي ينبع من مبادئ الميثاق ومقتضيات العدالة الدولية .

لكن الأمم المتحدة في ذلك الوقت كانت مؤسسة تسير على طريق النضوج والاستقلال واكتمال العنوية ، ولم تكن قد وصلت لذلك بعد . في ذلك الوقت كان قطاع من العالم مازال مقتنعا بأن اسرائيل تنشد الأمن لا الهيمنة والتوسع . وكانت قوى العالم الثالث المستقل ، عدو العنصرية والاستعمار بأشكاله ، غير متكاملة بعد . لم يكن العالم الثالث بعد قد انطلق بفكره وآماله وقيمه الجديدة ليملاً أجواء هذه المنظمة العالمية . ولم يكن العالم قد جرب بعد ما جربه خلال السنوات الأخيرة من تعنت اسرائيل واغلاقها لسبل السلام العادل ؛ واعلانها المتزايد عن مطامعها في الأرض العربية المحتلة . ولم يكن الضمير العالمي قد استوعب بعد أن مهيونية اسرائيل العنصرية تقع في نفس الصف مع عنصرية الأقليات المتحكمة في جنوب افريقيا ، وأنها من نفس القماش الذي صنع حروب الاستعمار في أنغولا وموزامبيق وغينيا بيساو ويصنعها في زبابوى وناميبيا .

لقد عانينا في الأردن ، مع أشقائنا أبناء الشعب الفلسطيني المناهض ، ومع باقي العرب ، سنوات طويلة من سوء الفهم وعدم التقدير لقضيتنا في العالم . ولكن عالم اليوم ليس عالم ١٩٦٧ . لقد تغير العالم في العقد الأخير تغيرا عظيما . تحررت أنغولا وموزامبيق وفينيا بيساو . وانهارت مؤسسة الاستعمار القديم - الذي ينتسب للقرن الماضي - في افريقيا وخارجها . واتسعت عضوية الأمم المتحدة لتشمل العالم بأسره تقريبا . وأصبحت مصالح ومبادئ دول الغالبية الساحقة من العالم ممثلة تمثيلا حقيقيا في الأمم المتحدة .

لقد نجحت دول عدم الانحياز خاصة ، وباقي دول العالم الثالث ، في أن تضع الأمم المتحدة في موقع مضاد للاستعمار وللعنصرية ، وللسيطرة الأجنبية بمختلف أشكالها ، وبذلك تغيرت قيم العلاقات الدولية لمصلحة الغالبية الساحقة من الشعوب ولمصلحة المساواة الدولية .

ولقد بدأت القناعة تترسخ في العالم ، حتى في تلك البقاع من العالم التي تملك ناصية التفوق الصناعي والتكنولوجي ، بأن على العالم أن يصحح علاقاته الاقتصادية ، وأن يسير باتجاه علاقات اقتصادية دولية جديدة تقوم على المساواة والتعاون والتكافؤ . وأصبحت مفاهيم النظم الاقتصادية العالمية الجديد منتشرة في العالم ، تحظى بالقبول من قبيل الأغلبية وبالا احترام من قبل الأقلية التي تتحفظ عليها .

ما أبعد هذا العالم عن عالم ١٩٦٧ يوم وقعت كارثة الاحتلال الاسرائيلي لأراضي الدول العربية المحيطة باسرائيل ، ويوم واجه الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة قاسية من مراحل معاناته وألمه .

السيد الرئيس ، ان بلدى الاردن ، والوطن العربي عموما ، يرحبان بهذا التحول العميق في الحياة الدولية . فلقد كنا في الاردن دوما نؤيد حركة التغيير الايجابي التي تحتاج العالم بشكل حتمي ، وتنتقل به نحو آفاق ارحب من الحرية والقدرة والازدهار وتحقيق الذات . فالعالم يسير كل يوم نحو اهداف التغيير ونحو القيم الحية الجديدة . والاردن بلدى يشترك في هذه الحركة ويشارك فيها بحكم عوامل عديدة . فهو دولة من دول العالم الثالث التي تسعى لتجديد الذات والتقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى ، ولاداء دورها ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ، لخيرها المشترك وخير الانسانية جمعاء ، وهو دولة عربية تعتبر ان عليها واجبا تاريخيا تجاه التاريخ العربى والمستقبل العربى ، تجاه الوحدة العربية والانتصار العربى في معارك التحرر والتقدم . وهو دولة التحمت بالآلام وآمال الشعب الفلسطينى العربى ، الذى تحكى قصته قصة نضال كل الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والتحكم الاجنبى الجائر ، وتلخص آماله آمال الأمة العربية في الاستقرار والطمأنينة والسلام العادل والتقدم المطرد . الاردن مع السلام العالمى ، الذى لا يملك العالم بدونه حظا في الاستقرار والنهضة ورفع مستوى المعيشة لكل الشعوب . ولذلك فنحن ضد التوتر الدولى وضد الصراع البارد كي لا نقول الحرب الباردة . ونحن مع نزع السلاح الشامل ، المستند الى الضمانات المتبادلة . ونحن مع الحوار المخلص المشتمل بين الجنوب والشمال ، بين العالم الصناعى المتقدم وعالم الشعوب الفقيرة والضعيفة التي تركز للحاق بركب التقدم والنهوض . ونحن مع النظام الاقتصادى العالمى الجديد بكل تعبيراته ، مع التعاون المتكافئ بين جميع الدول ، ومع تغيير شروط التجارة الدولية ، ومع نقل الموارد من الدول المتقدمة للدول النامية ، ومع غرس التكنولوجيا في العالم الفقير النامى الذى يحتاجها ، ومع تزويد العالم الفسيح الفقير بالغذاء وتمكينه من صنع غذائه ، ومع نشر العلم والتعليم وبناء المساكن وتأمين الملابس وتعزيز الكرامة الفردية في العالم النامى الذى يحتاج لكل هذه الامور . ونحن مع اعتبار العالم وحدة واحدة في موارده وفي آماله وفي سلامه وفي حلول مشاكله . ونحن مع وضع موارد البشرية في خدمة الانسان والعلم والتقدم .

لئن كانت تيارات التغيير الايجابي قد بدلت صورة العالم اليوم عما كان عليه قبل عقد من الزمان ، فان هذه التيارات لم تحجب تأثيرها عن منطقتنا ، منطقة الشرق الاوسط . لقد احرزت

قضية العدالة في الشرق الاوسط وقضية حقوق الشعب الفلسطيني تقدا مطردا في العالم . افريقيا الحرة الحية تجاوزت السدود القديمة واعلنت وقوفها الى جانب القضية العربية العادلة والشعب الفلسطيني بحزم ووضوح . واوروبا الغربية استيقظت من آثار التخدير الذي حقنته الصهيونية في وسائل الاعلام الغربية وفي مجالسها النيابية ، ففتحت الذهن الاوربي لحقائق الموقف في الشرق الاوسط ولآمال الفلسطينيين ومعاناتهم . وبدأت اوروبا الغربية والدول العربية حوارا بناء يستهدف بناء الجسور ، وتوسيع قاعدة المصالح المتبادلة ، وتوجيه الجهود المشتركة لتحقيق سلام عادل في المنطقة . ومناخ العالم كله اليوم ، في شرقي العالم وغربيه ، في شماله وفي جنوبه ، مناخ يستتكر الاحتلال والعنصرية حيثما كانا ، ويسمح بالتالي للحق الفلسطيني ان يلهر .

ولكن قضية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ومعاناة الشعب الفلسطيني ، لا تزال تصطدم بجدار صلب في منطقتنا . لا تزال قضية العدالة ، وحرية الشعب الفلسطيني ، تصطدم بالصلب الاسرائيلي المتزايد .

لكم تعلمون ان اسرائيل تحتل منذ عام ١٩٦٧ اراض عربية شاسعة ، والوطن الفلسطيني بأسره تحتله اسرائيل . في البداية كانت قيادة اسرائيل تدعي انها مستعدة للانسحاب في اطار تسوية شاملة تؤمن الأمن والسلام . اما اليوم فقد تأكد للجميع ان القيادة الاسرائيلية لا ترغب في ان تجلو عن الارض المحتلة . ولا ان تعيد للشعب الفلسطيني وطنه المحتل ليمارس على ترابه الوطني حقه الثابت في تقرير المصير وبناء الكيان الوطني الحر . لقد زورت اسرائيل الارض المحتلة بالمستوطنات ولا تزال . وربطت اقتصاد الاراضي المحتلة باقتصادها ولا تزال . وشرعت تفجير الطبيعة المادية والبشرية والحضارية للاراضي المحتلة تغييرا جذريا شاملا امام سمع وبصر ابناء الارض المحتلة والعالم أجمع . ولقد أكد قادة اسرائيل في بياناتهم المتتالية انهم يعتبرون اية ادارة ذاتية تمنح لبناء الوطن المحتل - مهما كانت مبتورة ومشوهة - ادارة ذاتية تشمل السكان لا الارض . ونبشت هذه القيادة من بطون الاساطير وادعاءات التملك للارض تملكا ذاتيا . اما القدس ، قلب فلسطين وقلب الارض المحتلة ومهوى افئدة العرب والمسلمين ، فقد ضمتها لاسرائيل قسرا وعنوة منذ اول ايام الاحتلال عام ١٩٦٧ حكومة كانت اكثر ادعاء بالرغبة في السلام والاستعداد للتعاون من اجل صنعها . ولقد علمتنا التجربة ان منطلقات الفكر والعمل للحكومات الاسرائيلية

المتعاقبة واحدة لا تتغير . القدس المعززة ، التي وقعت في الأسر ، تعاني من معاول التشويه كل يوم . واهلها الصامدون الصابرون ، يتعرضون كل يوم للضغط والحرب النفسية والاقتصادية والارهابية للجلاء او الاستسلام وفقدان الهوية الوطنية والتاريخية . القدس العربية التي ترتبط بالتاريخ والدين والحضارة في ارضنا عبر القرون ، تتآكل اليوم ، وتفقد هويتها تحت شعار الضم لاسرائيل ، فكأن السلطة الاسرائيلية تريد ان تشطب من عقل العالم وتاريخه عشرات القرون من التاريخ والتراث والرموز الروحية والحضارية والاخلاقية .

كيف يمكن أن يقوم سلام عادل وتعايش بين الشعوب في منطقة الشرق الأوسط في ظل هذه الأوضاع؟ كيف يمكن أن يجد السلام طريقه بين دولة محتلة ترفض الحوار الانساني المتكافئ وبين الشعوب المقهورة من حولها؟ كيف يمكن أن تحقق اسرائيل ما تدعيه أمام العالم من أنها تريد الأمن والسلام والطمأنينة اذا لم تغير نظرتها للعالم المحيط بها وأسلوبها في التعامل معه؟

المتتبعون للفكر السياسي والنظري الصهيوني والاسرائيلي يعلمون أن اسرائيل تعامل محيطها العربي لا كمحيط انساني تتشد العيش معه، بل كحاجز بشري تعمل على تذييبه أو تفتيته. لذلك تنهال اسرائيل كل يوم على جنوب لبنان، البلد المسالم الجميل الصغير، بكل أنواع القصف والتدمير تحت حجج مختلفة، وكأن اسرائيل تستعيز بهذا القصف الوحشي عن مواجهة مسؤولياتها في الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني وبالخراب الذي انتشر ونما في لبنان. ولذلك أيضا لم تطرح قيادة اسرائيل في تاريخها مشروعا للسلام العادل الشريف تستطيع الدول العربية المحيطة باسرائيل أن تنظر فيه بموضوعية وتجرد. وفي هذا الفكر السياسي الاسرائيلي الرسمي لم نقرأ صفحة يطل منها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني كشعب متكامل يملك حق العيش الحر الآمن وتقريير المصير. نعم، لقد سمعنا ادعاءات اسرائيلية تهاجم العرب وتصنف الشعب الفلسطيني في دائرة الارهاب. وسمعنا ادعاءات اسرائيلية تضع مسؤولية الشعب الفلسطيني في أحضان العرب. ولكن هذه ادعاءات دعاوية موجهة للعالم الخارجي، وتقع ضمن حرب اسرائيل ضد العرب لا معركتها من أجل السلام.

لذلك ألمنا كل الألم أن تسقط قيادة مصر - مصر التي نحب ونعز ونقدر - في حبال الشراك الاسرائيلي وضمن مخطط التفاتت والاضعاف الذي تمارسه اسرائيل ضد المحيط العربي. فاذا كانت قيادة مصر سارت وسيرت حتى وقعت في الشرك المنصوب فان السلام الحقيقي المشرف الذي ترتضيه لنفسها، وتصونه الأجيال الآتية في منطقتنا كلها، قد بقي هدفا أبعد وأصعب من أن يقبل. لو كانت حكومة اسرائيل حريصة على السلام، متلهفة لاغتنام فرصته، لكانت فضلت التعامل مع العرب كمجموعة واحدة، ولقدت موقفا ايجابيا يحترم حقوقهم التاريخية ويفتح الباب للشعب الفلسطيني ليسترد كيانه الوطني ووحدته وحقوقه الانسانية والوطنية. وحتى الآن لم تصدر عن الحكومة الاسرائيلية عبارة واحدة تشير الى قبول اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولا حتى في اطار السلام

والأمن المتبادل . وحتى الآن لم تصدر عن الحكومة الاسرائيلية عبارة واحدة تشير الى الالتزام
بالانسحاب من الأراضي المحتلة في اطار حل شامل يوفر السلام وضماناته .
لقد كانت الأطراف العربية منذ عام ١٩٦٧ مستعدة لتحقيق تسوية عادلة شاملة . وكانت
مستعدة لاقامة سلام عادل يعيدش الجميع في ظلاله ضمن حدود آمنة بعد أن يتحقق الانسحاب الكامل
ويمارس الشعب الفلسطيني حقوقه في تقرير المصير والسيادة على ترابه الوطني . ومع هذا فشلت جميع
المساعي الدولية لدفع قضية الحل الشامل في الطريق الصحيح . كان السبب في ذلك أن الأطراف
العربية قبلت السلام وضماناته ولكن اسرائيل أرادت وتريد الأرض العربية ، فوق السلام ، وأرادت وتريد
ابقاء الشعب الفلسطيني مشردا خارج وطنه أو أسيرا في الاحتلال ، فوق تحقيق الأمن والتعايش
الانساني .

وحتى بعد النكسة التي أصيب بها الوطن العربي نتيجة انفصال مصر العربية عن المشاعر
والمصالح العربية المشتركة ، وانفصالها خاصة عن أصيبيوا أصلا لوفائهم بالتزاماتهم نحوها ، أكد كل
العرب في مؤتمر القمة الأخير في بغداد ، قبل أقل من عام ، أنهم يؤيدون السلام العادل المشرف
المؤسس على احترام الحقوق العربية المعروفة .

الأردن ، الذي أتشرف بتمثيله بينكم ، يعرف جيدا ما هو ممكن وما هو غير ممكن في سياسات
الحرب والسلام في منطقتنا . لقد كان الأردن دائما بلدا يدعو للعقل والاعتدال والبحث عن العادل
والدائم وهو يجابه الخطر مباشرة ويميش المأساة بكل ابعادها منذ بدايتها ، التحم الشعب الاردني
منذ البداية بآمال وآلام الشعب الفلسطيني . وتحمل الأردن العبء الأكبر من المأساة الانسانية
الضخمة التي حلت بالشعب الفلسطيني ، فعاش آثار المأساة انسانية واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا
واتحد الكيان الأردني مع الضفة الغربية الفلسطينية في عام ١٩٥٠ طوعا واختيارا وبالوسائل
الديمقراطية ، حماية لشعب وأرض الضفة الغربية ، وایمانا بوحدة المصير وواجب الأخوة . ولم يفت
البرلمان الأردني المشترك في ٢٤ نيسان /أبريل ١٩٥٠ أن يسجل قرار الوحدة تسجيلا قاطعا
تمسك الأردن بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وبالحفاظ على الحقوق العربية الفلسطينية في
أية تسوية نهائية تتفق مع الآمال القومية والعدالة الدولية . ونحن اذن حين نتحدث اليوم عن حق
تقرير المصير للشعب الفلسطيني فلأننا كنا دائما نؤمن به ونسعى لتحقيقه في ظل الحل العادل الشامل .

كثيرا ما يردد المسؤولون الاسرائيليون ان الاردن هو الذي يجب ان يحل المشكلة الفلسطينية باستيعاب الفلسطينيين واعتبار هذا الاستيعاب حلا للمقضية . ان الجواب على هذه الدعوى سهل للغاية . اننا حين نتحدث عن الحقوق الفلسطينية نتحدث عن ارض معينة وعن شعب محدد يسكنها او كان يسكنها مع اجداده قرونا طويلة . هذه الارض التي تقع غرب نهر الاردن هي فلسطين . والموضوع ليس موضوع الفاظ ومسميات ، فاسرائيل اقتطعت شعبا محمدا من ارضه عام ١٩٤٨ ، ثم قفزت قفزة ثانية فوضعت مليون عربي فلسطيني ونصف المليون تحت احتلالها . قضية هذا الشعب ، الذي تشرد كثيرا ويعيش جزء منه تحت الاحتلال ، هي قضية الشعب الفلسطيني . التلاعب بالتسميات لا يحل المشكلة ، يحل المشكلة ان تجلبوا اسرائيل عن الارض التي احتلتها في حزيران عام ١٩٦٧ ، وتحترم حق الفلسطينيين المشردين في العودة لوطنهم ، وتراجع عن حرمان هذا الشعب المتكامل من ممارسة تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة اذا اختار ذلك . ونحن في الاردن ، مع باقي الدول العربية ، وفي تطلعاتنا ، نؤيد هذا الشعب ونريد له ان يختار طريقه الحر بنفسه ، ونحترم اختياره .

واعود لقضية الممكن وغير الممكن :

اننا في الاردن نؤيد الجهود الدولية المخلصة لتحقيق تسوية عادلة شاملة . ولقد تعاوننا مع هذه الجهود الدولية ، بمختلف اشكالها ، وضمن مبادئنا المعلنة ، منذ البداية ، تعاوننا مع السفير غونار يارينغ ، وتعاوننا مع مجلس الأمن حين حاول معالجة قضية الشرق الاوسط من خلال الاعضاء الدائمين في المجلس . وتعاوننا مع مساعي الولايات المتحدة في عهد الرؤساء جونسون ونيكسون وفورد وكارتر . ولقد قبلنا اقتراحات الرئيس جيمي كارتر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ في احياء مؤتمر السلام في ظل الامم المتحدة وياشراف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبمشاركة الاطراف العربية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، في وفد موحد على اساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وباقي المبادئ التي يحددها ميثاق الامم المتحدة . وحتى بعد ان افشلت اسرائيل تلك المبادرة ، ونسفتها كعادتها بالنسبة للمبادرات الدولية المشابهة ، بقينا مفتوحين الذهن ، ايجابيين في مواقفنا من الجهود الدولية .

ولكن الصيغة التي تمخضت عنها المباحثات الثلاثية المصرية - الاسرائيلية - الامريكية ، صيغة كامب ديفيد ، جاءت صيغة مغايرة لما نعتبره مصلحتنا الوطنية ومصلحة القضية الفلسطينية ومصلحة الوطن العربي . ان من الاطالة والاستطراب تحليل وثائق هذه الصيغة تحليلا نقديا مفصلا . يكفيننا ان نسجل هنا نقطتين :

اولا ، ان الارض المحتلة وحدة واحدة لا يجوز تفريقها . كل الارض المحتلة تحكمها قاعدة عدم جواز الاستيلاء على اراضي الاخرين بالفرز والمساح . الضفة الغربية وغزة كسيناء والجولان اراض محتلة يجب الجلاء عنها ، بل ان الضفة الغربية وغزة هي قلب فلسطين ، موطن الشعب الفلسطيني . ولذا لا يجوز ان تكون مجالا للمساومة والمراهنات . ولا معنى لصيغة د ولية للمحل الشامل تبقي مسألة مستقبل الضفة الغربية وغزة مسألة غامضة لها صفة غير صفة الاراضي المحتلة الاخرى . وبالطبع لا مجال لقبول النظرية الاسرائيلية بأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة هو المكان وليس الارض . ان المعادلة الصحيحة المتسوية المعادلة هي معاداة الجلاء الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي المحتلة ، وحسب جدول زمني واضح ، ومتسوية جميع اوجه القضية الفلسطينية بالنسبة الى حقوق الفلسطينيين المشروعة وفق قرارات الامم المتحدة ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير الحر ، مقابل التزامات السلام المتبادلة والأمن المتبادل .

ثانيا ، الاردن لا يقبل ولا بحال ان يكون دوره معاونة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية . . . واسرائيل تقول كل يوم بملكيتها للارض ورفضها حتى ان يتطور الحكم الذاتي المزعوم الى ما يمكن ان يكون سيادة واستقلال لا بناء الارض المحتلة على ارضهم وفي وطنهم . الاردن مع الشعب الفلسطيني ومع حرريته ومع بناء كيانه الوطني الحر . وهو على استعداد لمعاونته في كل المجالات والميادين ، ولا يقبل بأن تستعمل السلطات المحتلة صيفا د ولية غامضة لكسب الوقت وزرع الارض بالمستوطنات وتأجيل القرارات الاساسية الصعبة بغطاء د ولي يخدر الرأي العام العالمي ويحول دون ضغطه الادبي والسياسي المستمر ضد الاحتلال .

وأود ان أؤكد هنا انه لا يجوز ان يجرى تقرير مصير ومستقبل المنطقة بغياب جميع الاطراف المعنية بمصير المنطقة . وفي طبيعتها اصحاب القضية الفلسطينية ، ولا بمعزل عن المجموعة الدولية . ولقد ولدت التطورات لدينا قناعة بأن الولايات المتحدة وحدها لا يمكن ان تلعب دورا

قادرا على التأثير البنّاء في تحقيق التسوية العادلة واقامة السلام الدائم طالما كانت سياستها ملتزمة بدعم اسرائيل بكل الوسائل المادية والتسليحية والسياسية قبل ان تقبل اسرائيل بالانسحاب الكامل، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني، واحترام حقوق جميع دول المنطقة في العيش بسلام وأمان .

السيد الرئيس ، انني أورد هذه النقاط لأضع أمام هذه الندوة الكريمة حقائق الوضع في منطقتنا وحقائق الممكن وغير الممكن . وفي نفس الوقت فانني أود أن أكرر بأننا في الاردن ومعنا الوطن العربي ، مع السلام العادل الشريف الذي يملك القدرة على الحياة والبقاء .

ان الغاية المنشودة من جهود السلام غاية واضحة بسيطة ، متى اتفق المجتمع الدولي عليها فدا تطبيقها سهلا . وليس المهم الشكل وانما المهم هو الجوهر .

على المجتمع الدولي ان يدرك أن لا سبيل لتحقيق السلام الشامل الا اذا جلت قوات اسرائيل المسلحة من الاراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ .

فاذا جلت القوات الاسرائيلية جلاء كاملا فان بوسع المجتمع الدولي ان ينظم انتقالا هادئا مشروعا للسلطة والمسؤولية الى ابناء الارض المحتلة - من كان منهم عليها ومن كان ينتسب اليها - بالوسائل الطوعية المتفق عليها دوليا . ان تقرير المصير حق مقدس للشعب الفلسطيني كغيره من شعوب الارض ، وهو سبيله لبناء الكيان الوطني الحر وتحديد علاقاته بالمحيط المجاور بكل حرية . والنقطة الثالثة هي حق المشردين من ابناء فلسطين في العودة او التعويض حسبما أقرت قرارات الامم المتحدة المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨ ، وذلك في الاطار السلمي المشروع ، وفي ضوء رغباتهم التي يحددها اختيارهم الحر تحت اشراف دولي محايد .

اذا تبني المجتمع الدولي هذه العناصر الاساسية التي لا غنى عنها لصنع تسوية عادلة وقد أقر المجتمع الدولي هذه العناصر تصريحا او ضمنا خلال السنين الماضية - اصبح السبيل مفتوحا لاساليب التطبيق المعقولة المناسبة . وان اساليب التطبيق الممكنة واشكاله وصيغته متعددة كما هو معلوم .

مثلا ، لقد قبلنا - أي الاطراف العربية - في السابق وكما تذكرون فكرة مؤتمر دولي يشترك فيه الجانب العربي بوفد موحد وفي اطار الامم المتحدة .

ولقد دعوت شخصا خلال الاشهر الماضية لاعادة القضية الى مجلس الامن ليضع صيغة لمباحثات تطبيق هذه الاسس المتفق عليها للحل .

ونحن على استعداد للنظر في مختلف الاقتراحات حول اساليب العمل من أجل تحقيق التسوية العادلة ، ما دامت تحمل في طياتها الالتزام بالجلاء ومعالجة القضية الفلسطينية على الاسس الصحيحة .

ونحن نعتقد ان الامم المتحدة - بميثاقها وعلمها وقراراتها - هي الاطار الطبيعى لتحقيق الحل الشامل المنشود .

ان الدول العربية تملك اليوم الثقة بالنفس للنظر في كل الاقتراحات والافكار التي تفتح طريقا للسلام العادل ، وهي قادرة على التشاور والتعاون فيما بينها ومع العالم لهذه الغاية . ومنظمة التحرير الفلسطينية اثبتت خلال الاشهر الاخيرة ، ومن خلال نشاطها الدولي ومواقفها المعلنة ، انها تريد المساهمة ، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني الذى تمثله ، في خطوات السلام العادل الذى يحقق للشعب الفلسطيني الخلاص من ربكة الاحتلال ، والعيش الحر المستقل ضمن كيانه الوطني . ونحن في الاردن نتعاون باخلاص مع قيادة منظمة التحرير ومع باقى الدول العربية الشقيقة من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني الشقيق والمصلحة العربية العليا .

ان فرص السلام العادل قائمة أكثر من أى وقت مضى . والمهم أن لا تضع بين عجز القوى الدولية التي عليها مسؤولية حفظ السلام وصيانة العدالة الدولية وبين تعنت الطرف الذى تمتلكه احلام السيطرة والتوسع فتغمض عينه عن طريق السلام والسلامة .

السيد الرئيس : اذا كنت قد تحدثت طويلا حول القضية التي تسيطر على منطقتنا فلأنها قضية مصير ومستقبل وحياة بالنسبة لوطني ولانها تمس السلام العالمى بشكل مباشر . اننا ان نشد السلام لمنطقتنا ، والعدالة لشعبونا ، نشد السلام للعالم بأسره والعدالة لكل الشعوب .

ان قضيتنا لا تنفصل عن قضية النظام العالمى العادل المتكافئ .

ان قضيتنا لا تنفصل عن قضية الانفراج الدولي وتوسيع قاعدة التعاون والثقة المتبادلة في العالم .

ان قضيتنا لا تنفصل عن كفاح الشعوب - والامم المتحدة - ضد العنصرية وضد الاستعمار والسيطرة الاجنبية .

ان قضيتنا لا تنفصل عن آمال شعوب العالم في الازدهار الاقتصادى والاستقرار الوطنى وصناعة الحياة الجديدة الكريمة لكل بني الانسان .

ان شعوبنا العربية هي مع شعوبكم جميعا في معركتنا من أجل الحرية والسلام والتقدم والتعاون الدولي .
والله يوفق شعوبنا جميعا ويوفق الامم المتحدة .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتقدم بالشكر الى صاحب
الجلالة الملك حسين الاول عاهل المملكة الاردنية الهاشمية لهذا البيان الهام .
ارجو السادة الاعضاء ان يظلوا جالسين ريثما اقول انا والسكرتير العام بمرافقة صاحب
الجلالة الى خارج القاعة .
اصطحب صاحب الجلالة الملك حسين الاول عاهل المملكة الاردنية الهاشمية من قاعة
الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : المتحدث الاول في المناقشة العامة هذا الصباح

هو السيد كارلوس روميولو وزير الشؤون الخارجية في الفلبين والرئيس السابق للجمعية العامة .

السيد روميولو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يسرني بالغ

السرور ان اضم صوتي الى تلك الترانييم التي صدحت بتهنئتكم لا انتخابكم رئيسا . ويا انتخابكم فان العالم يؤكد صلاحية الامم المتحدة كبرلمان للشعوب حيث كل الدول ضعيفها وقويها ، فنيها وفقيرها تقف جميعا على قدم المساواة . ويا انتخابكم ، فان العالم يكرم افريقيا التي كانت وما برحت رمزا لذلك النضال الدائب ضد العنصرية . لقد كنتم في طليعة هذا النضال . والفلبين ، واني لفخور بأن أقول ذلك ، قد وقفت دائما الى جانبكم في نضالكم من أجل هذه القضية النبيلة . اننا نتمنى لكم كل نجاح .

ومنذ أكثر من ألفي عام ، فان أعظم المؤرخين اليونان تشيد يدس قدم للبشرية واحدة من أعرق الرؤى لطبيعة الانسان والعلاقات بين البشر ؛ ولم يضارعه أحد في ذلك . ان دروس الحروب البيلوبوننتية ذات صلة بعصرنا هذا كما كانت في تلك الفترة المضطربة . ان اسباب النزاع بين البشر تضرب بجذورها في الدوافع التي تحيئ في صدر الانسان الساقط ، ولكن التحكم في هذا النزاع يتوقف على شرارة واهية من الحكمة التي وهبها الله للانسان ، وجعلها كامنة في ضعفه ذاته . ومن الملائم ان نشير الى هذه الفكرة لأنه بينما نجد ان التطابق بين عالم اليونان القدماء وعالمنا ليس دقيقا فان تشيد يدس قدم لنا نبراسا قد يما للتحكم في النزاعات الحديثة في هذه الحقبة المعقدة .

وفي العام الماضي ، في هذه الجمعية ، كان هناك اتفاق عام بشأن الطبيعة المعقدة التي يتسم بها عالم اليوم . وقد برزت ثلاثة أمور ؛ أولها تجنب شديد للمواجهة المباشرة بين الدول العظمى . وثانيها ، هو تناقص الايديولوجية وتجدد التأكيد على المصالح الوطنية . وثالثها ، انتقال من التنافس العسكري الى التنافس الاقتصادي .

كل ذلك ، كما رأينا ، كان بمثابة علامات مشجعة لعالم أفضل ، وأكثر سلاما . وبدأ البعض يفكر في انه من الممكن ان يرى البشر يوما يتحررون فيه من خطر الحرب . وشئنا ان نقرأ في هذه العلامات بداية عصر نجد فيه البشرية جمعاء قد وفّت باحتياجاتها الاساسية . ولكن الهبات لا تكون جميعها طيبة . ان الحلويختلط بالمر ، وتكمن الاشواك في اكثر الورود شذى . ان الاتجاهات المشجعة التي لحظناها في العام الماضي لا تزال هناك . ولكن تختلط بهـا اتجاهات لا نرحب بها . اذا كان لنا أن نصور عالم اليوم ، فاننا سوف نتبين الاتي : أولا ، عودة الى الحروب بالنيابة كبديل للمواجهة المباشرة . ثانيا ، وكنتيجة لذلك استغلال عدم الاستقرار في كثير من بلدان العالم الثالث . ثالثا ، السعي وراء المصالح الوطنية على حساب الدول الاضعف . رابعا ، ذلك القلق المتزايد على مكان تقسيم العالم الى مجالات نفوذ اقتصادية وسياسية .

وان تمضي مناقشاتنا في هذه الجمعية قدما لا يمكن ان نغض الطرف عن تلك الاتجاهات التي اذا لم ننجح في وقفها ، فانها دون شك سوف تشكل خطرا على السلم والامن الدوليين . ان الدول العظمى ، بصفة خاصة ، تضطلع بقسط كبير في مسؤولية حل هذه المشاكل . اننا ندعو هذه الدول لكي تمد يد العون في هذا المسعى .

وفي بنود جدول أعمال هذا العام نلاحظ بحذر واجب التقدم الذى تحقق في دراسات نزع السلاح التي تجرى الآن كنتيجة لتفويض الدورة الاستثنائية الخاصة بنزع السلاح . أما بشأن موضوع نزع السلاح ذاته فاننا نشهد بمزيد من الأسف عجز المجتمع البشرى عن الامساك بلسبب المشكلة . وحتى بالنسبة لموضوع الرقابة على الأسلحة لم يحدث اى تقدم . وفي الواقع لم يكن هناك الا القليل من النقاش البناء . وبينما ندرك ان هناك صعابا ذات طابع عملي وفني في اتفاقيات الرقابة على الاسلحة ينبغي ان نأخذ في الاعتبار تلك الحقيقة التي لا مرء فيها وهي ان المصالح الكبرى للبشرية - وخاصة بقائها ، تطفئ على جميع الاعتبارات الاخرى . ان حياة انسان واحد تفوق في قيمتها أعظم الترسانات في العالم . ولكننا لا نعبأ الا قليلا بالانسانية الى حد أننا نصرّ على ان نستمر في سعيينا المجنون وراء الدمار .

اننا نرحب بالتوقيع على سولت ٢ أملا منا في انها سوف تؤدي الى تخفيف حدة التوتر العالمي الراهن . اننا نأمل ايضا ان هذا التدبير سوف يتبعه سلسلة من الاتفاقيات الاخرى بما في ذلك حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية .

وفي الشرق الأوسط تم انجاز الكثير لتمهيد الطريق نحو حل لهذه المشكلة التي طال أمدها أجيالا بأكملها . ولكن صناعة السلام في هذه المنطقة القلقة لا تزال هشة . اننا نرى انه ما لم نتمسك بحق تقرير المصير لشعب فلسطين فان فرص التوصل الى حلول دائمة وشاملة لأكبر المشاكل المحيرة في حياتنا سوف تتضاءل .

لقد قال أحد رجال السياسة الكبار ، ان التسوية لا تحتم بالضرورة تقديم تنازل ، وانما كان هناك قول مأثور ليس في محله فان هذا ينطبق على الوضع في الشرق الأوسط . وفي رأينا ان التسوية المطلوبة قد تم وضعها في قرارات مجلس الأمن الواضحة ، والتي لا تزال هي الخطوط المرشدة لحل شامل للمشكلة التي ما لم تحل سيترتب عليها آثار وخيمة على سلام العالم بأسره .

ان جنوب الصحراء في افريقيا لا يزال مركزا عاصفا بالقلق وسوف تظل كذلك حتى يقبل حكم الأغلبية بروحه ونصه . وحتى يتم القضاء على العنصرية المتفشية هناك . ان مشكلة جنوب افريقيا تبدو عنيدة وغير قابلة للحل . وهناك موقف مشابه في ناميبيا . ان جنوب افريقيا لا يزال بعيدا عن

المجتمع الدولي ، وعن الشعوب في كل مكان ، تلك الشعوب التي تتمسك بمعايير اللياقة الانسانية واحترام كرامة الانسان .

اننا نمر بلحظة حرجة في مسيرتنا نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ومنذ تأسيس الأمم المتحدة لم يكن هناك مثل هذا التباين العظيم في مستويات المعيشة للشعوب وثروات الأمم . ان بيانات ١٩٧٨ توضح ان ما يقرب من ٢٥ بليون نسمة ، وهم سكان ٧٤ دولة ، أو ٦٠ في المائة من سكان العالم ، يقعون تحت فئة الفقراء . وان ٣٢ دولة فقط يصل عدد سكانها الى ٦٤٥ مليون أي ١٦ في المائة من سكان العالم تعتبر دولا غنية ، وان دخل الفرد فيها يتراوح بين ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠ دولار أمريكي . اما بالنسبة لشعوب الدول العشرين الأكثر فقرا ، وتشكل ٦ في المائة من سكان العالم ، أي ٢٦٠ مليون نسمة ، فان مشكلتهم هي الكفاح من أجل البقاء فقط ، ان انهم يعيشون على دخل يبلغ ٥ في المائة أو اقل بالنسبة للدول الغنية . ولكن هناك ثروات كثيرة في العالم ، ثروات تتركز بكل ثقلها في قلة من الدول الغنية ، حتى ان الفقر والجوع الطاحنين لا يحتاجان الا الى القليل منه . هذه هي سخريه ومأساة عصرنا الحاضر .

وخلال هذا العام ، فان اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة وبدعم دور المنظمة ، واصلت عملها نحو تنفيذ التفويض بشأن اعداد قائمة بمقترحات تحسين الامم المتحدة محددة تلك التي تثير اهتماما خاصا لاتخاذ اجراء بشأنها من جانب الجمعية العامة وغيرها من الأجهـزة الملائمة . ان الفائدة التي يمكن ان تنجم عن هذه اللجنة ستكون عظيمة القيمة اذا ما كان الأعضاء جادين ومهتمين بتنفيذ خطوات لتحسين منظمنا العالمية .

أود أن استرعي انتباهكم الى مكاننا من العالم . ففي السنوات الأخيرة ، كان الاهتمام الوحيد والأعظم لبلدى وشركائنا في اتحاد دول جنوب شرقي آسيا ، هو تشجيع توازن القوى بين دول منطقتنا ، وكذلك بين الدول الخارجية التي لها مصالح في المنطقة . وهناك سببين أساسيين وراء هذا الجهد . أولا ، اننا نتمنى تحاشي موقفا نجد فيه ان التنافس بين الدول في مطامحها للسيطرة على المنطقة سوف يجرد دولنا في هذا التيار أو يزوج بنا في حروب مع شعوب أخرى ، ثانيا ، لقد كنا نرغب في تحسين المناخ الذي وصفت به دولنا على أنها منطقة ذات امكانيات عظمى للتنمية فيمكننا ان نحقق مطامحنا في التنمية الاقتصادية والتماسك السياسي والاجتماعي .

ويمكنني القول بكل فخر ، وكذلك بدون ادعاء بالنسبة لزملائنا في اتحاد دول جنوب

شرقي آسيا ، اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلند ، اننا قد قطعنا شوطا كبيرا نحو أهدافنا .
وعلى نفس المستوى من الأهمية فان تقدمنا الفردي قد استفاد من تلك الجهود الجماعية . . . ولقد
شهدنا في العام الماضي بصفة خاصة نمو وحدة ملموسة فيما بيننا ، وموقفا مشتركا متزايدا فـي
علاقاتنا ببقية العالم .

ان سياق جهودنا المشتركة في المنطقة ، للأسف قد اتخذ منعطفا نحو الأسوأ . فلـم
تداعبنا أية آمال من انه سيكون من اليسير او السريع تحقيق أى توازن للقوى في آسيا أو في جنوب
شرق آسيا . كان من المحتم ان يستغرق ذلك وقتا لأن تطويع العلاقات من جديد غداة الحرب
الثانية في الهند الصينية اشبه بعملية طويلة ومعقدة ؛ والواقع ان هذا التطويع كان أمرا مؤلما أكثر
مما كنا نعتقد .

ان ما يحدث في جنوب شرق آسيا وما يترتب عليه من آثار بالنسبة لنا وبالنسبة لبقية العالم
هو نتيجة للتنافس بين الدول العظمى وأعني بالذات التنافس بين الصين والسوفيات . ان التوترات
التي نجمت عن ذلك قد تسببت في عواقب خطيرة أكثر من أى وقت مضى في المنطقة .

اننا نسمى الى ان نبين حقيقة وان نتوخى الصواب المترتبة عليها . ان الفلبين سوف تظل صديقة لجميع الاطراف المعنية . لا يمكننا ان نقول ان الاحداث التي نتكلم عنها يمكن ان تكون ناجمة فقط عن هذا التنافس . ان تتبع الاسباب والاثار لا يمكن ان يكون عطية كاملة ولكن الاستنتاج الذى لا مفر منه هو ان هذا التنافس لعب دورا كبيرا في هذه الاحداث . هناك تطوران يثيران الانزعاج بدأ هذا العام . اولهما ، التدخل المسلح في كمبوتشيا ان اتحاد شعوب جنوب شرقي آسيا الذى انزعج انزعاجا عميقا بفشل السلام في جنوب شرق آسيا . اصدر بياننا مشتركا في بانكوك يعرب عن القلق الخطير ازاء هذا التدخل المسلح في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، ويؤكد حق شعب كمبوتشيا في تحديد شكل الحكومة الذى يرغب فيه . لقد تبلور هذا البيان في القرار الذى قدمه لمجلس الأمن الاصدقاء في مجموعة دول عدم الانحياز . رغم اننا هزمنا باستخدام النقض فان القرار ايدته الجميع فيما عدا عضوين في المجلس . لقد تم التأكيد على هذا البيان مرة اخرى في اجتماع وزراء خارجية اتحاد شعوب جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم التالي في بالي .

ان التطور الثاني هو ذلك التدفق الدائم من لاجئي بلدان الهند الصينية . فعن طريق البحر والبحر يفر الرجال والنساء والاولاد من الهند الصينية في اعداد لا حصر لها كثيرون منهم يلقون حتفهم ، واغلبهم يجدون حياة من الشك والحمران . انهم يجدون ملاذا مؤقتا ولكنه آمن في معسكرات في بلدان تستطيع ان تعيلهم بمشقة .

ما من حدث آثار ضمير العالم مثل مآساة هؤلاء اللاجئين . انهم يفرون في قوارب السى وجهات لا يعرفون عنها شيئا . ان تقديرات اعداد هؤلاء اللاجئين الذين هلكوا تبلغ مئات الالوف وان هذا يجب ان يثير الرعب في نفوسنا . وكما في حالة الحركات القهرية الكبيرة في اجزاء اخرى من العالم ، كيف يمكن للبشر ان يعيشوا مع مثل هذه الحالات من قساوة الانسان تجاه الانسان ؟ ولكن معاناة اللاجئين هي نصف الموضوع ، هناك الجانب الاخر من الصورة المتمثل في البيوس والاثار الخطيرة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادى والسياسي على الدول التي يلجأون اليها ومعظمها من اتحاد شعوب جنوب شرقي آسيا .

ولقد كان هذا هو سبب استجابة اعضاء اتحاد شعوب جنوب شرقي آسيا بسرعة الى دعوة المؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف في مطلع هذا العام . وفي هذا الاجتماع فان رئيس الفلبين ماركوس قد منح الملجأ ل ه من اولئك اللاجئيين الذين قبلوا لكي يعاد توطينهم . وبالإضافة الى العرض السابق الذي تقدم به تحت ظروف شبيهه اى انهم سوف يتلقون الاموال من وكالة غوث اللاجئيين وغيرها من الاطراف المعنية ، فان الفلبين سوف تكون في موقف يسمح لها بايجاد مأوى مؤقت ل ٦ من لاجئي الهند الصينية .

وفي الشرق فاننا نقول ان ما يؤثر على اخي يؤثر علي بالتساوي ، واننا نحمي بعضنا . ورغم اننا لا يمكن ان نكون اكثر من دولة تعتبر الملجأ الاول ، ولا يمكننا ان نخاطر بتعميتنا في هذه المرحلة وذلك بأن نحمل على عاتقنا عبء اللاجئيين فان الرئيس ماركوس قد تقدم بهذين العرضين بالروح التي يملئها عليه اتحاد جنوب شرقي آسيا وذلك لمساعدة الاخرين في وقت الحاجة الماسة . لقد تقدمنا بهذه المساعدات لاننا نشعر بأن الروح الانسانية ينبغي ان تسود واعترافا منا بحق البقاء للبشر وهذا هو اول حق من حقوق الانسان .

اننا في انتظار تقرير الامين العام بشأن مشكلة اللاجئيين في هذه الدورة بقلق بالغ لانه سلسلة ثابتة من المشاكل قد تواجهنا . ان المجاعة التي تضرب باطنابها في كمبودشيا وامكان احياء النزاع في هذه الدولة بانتهاء الرياح الموسمية وكذلك خطر امتداد تدفق اللاجئيين كنتيجة للحرب والمجاعة . كل هذه مشاكل لا يمكن ان نغض النظر عنها ، ويمكن للعواقب التي تترتب اذا لم نوقفها في حينها ان تكون مريعة الى اقصى حد .

لا يمكن ان اختتم بياني هذا دون ان اسدى تحية لتلك الجهود التي لا تكل والتي يبذلها الامين العام من اجل الابقاء على فكرة صلاحية الامم المتحدة في مواجهة المشاكل المتزايدة ، ولزيادة امكانياتها للنهوض بحل المشاكل العالمية ولمعالجتها في اى مكان تنشأ فيه .

السيد الامين العام ، باسم دولتي احبتي تقريركم بشأن اعمال هذه المنظمة والذي يعتبر برهانا على بصيرتكم للمشاكل التي تهدد المجتمع الانساني ؛ ورغم الارتفاع الشامخ الذي تتطرق منه الى احوال البشر ، الا ان معالجتكم للمشاكل على الارض التي تقع عليها ، ومن بينها المشاغف الكبرى المتعلقة بادارى منظمة تضم ١٥٢ دولة ، ومجموعة من الصكوك الخاصة ، وحتى جيوش في

الميدان - ان هذه المعالجة قديرة . ويجب عليّ ان احبيك لتقريرك ، وهو التقرير الذي يندبني على كل عضو ان يطلع عليه اذا كان لهم ان يفوا بالثقة التي عهد بها اليهم . يندبني على شعوب العالم اجمع ان تطلع عليه حتى يمكن لكل رجل وامرأة وطفل تتأثر حياتهم بالاحداث العامة ان يشاركوا في الروح التي تدفع بالامم المتحدة .

اننا جميعا مدينون لك لتقديم هذا الموجز الرائع الذي يهمننا جميعا . لقد حددت الممشاكل وهي عدم الاستقرار والفقر والتدهور الاقتصادي في المناطق المختلفة . واننا معتمنون لاعطاء اولوية قصوى للمنظلام الاقتصادي الدولي الجديد والاكتاد والحوار بين الشمال والجنوب والموقف في الهند الصينية واللاجئين وقانون البحار ومشكلة الطاقة وتأثيرها على الدول النامية في العالم . اننا نحبي كذلك اهتمامكم الذي لا يكل بحقوق الانسان ، وقبل كل شيء فاننا قد تأثرنا بتصميمكم على جعل منظمة الامم المتحدة اداة افضل واكثر فعالية لكي تهدي لحماية البشرية ولا تارة تلك الاتجاهات الصحيحة في العالم اجمع . وهذا امر ضروري وسوف يعودي علينا جميعا لاننا نعتقد ان الامم المتحدة هي بفردها المؤسسة المتاحدة للبشرية التي يمكن ان توفق بين المصالح الوطنية وبين المصالح العالمية والتي بدونها يمكن ان نتعرض للمخطر .

السيد الامين العام ، اننا نواجه اوقاتا عصيبة وانكم تتبؤون منصبا فريدا من نوعه في تاريخ البشرية ، لانه لم يحدث ابدا ان كان منصبه نفوذ ومسؤولية لتشكيل شؤون الانسان على هذا النطاق العالمي ولتحويل الامكانات التي تكمن لتتويج البشر لحل مشاكل البشر وليس تهديتها فقط . ان العالم بأجمعه يتسنى لكم الخير .

السيد فروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لكم لانتخابكم لهذا المنصب ذي المسؤولية الجسيمة وأن أعرب عن اقتناعي بأن أنشطتكم سوف تعمل على انجاح اعمال هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . لقد تلقينا - في الاتحاد السوفياتي ، كما في بلدان أخرى - بحزن بالغ نبأ وفاة رئيس جمهورية أنغولا الشعبية ، أفوستينو نيتو ، ان ذكرى الزعيم السياسي العظيم في افريقيا ، والمناضل الدائب من أجل السلام والصدقة بين الشعوب ، سوف تظل الى الابد في قلوب الشعب السوفياتي . ان الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة هي الدورة الأخيرة في السبعينات . وذلك يعطينا بعض الاسباب ليس لأن نعكف على بحث القضايا الملحة في أيامنا هذه فحسب ، ولكن أيضا لأن نلخص بعض النتائج السياسية للمعقد المنتهي ، وأن نتجه بأنظارنا نحو الماضي . فبالنسبة الى المشاكل المعاصرة أنه على أساس دروس هذا الماضي يمكننا أن نرى ما يمكن وما لا يمكن عمله بصورة أوضح .

ليس من العبث أن نذكر بالظروف التي دعت الى قيام الامم المتحدة . لقد كانت الحرب مازال مستعرة ، ولم يكن العقاب قد نزل بالمجرمين الفاشيست حينما قاموا بأعمالهم التي دمّرت العالم . لقد قامت الامم المتحدة من أجل انشاء حاجز في وجه مأساة عالمية أخرى . وقد كان هذا هو الهدف الذي نص عليه في ميثاق الامم المتحدة باعتباره هدفا أساسيا لهذه المنظمة . لقد كانت فعالية الامم المتحدة في تدعيم السلام الدولي وما تزال المحك الرئيسي في الحكم على جميع أنشطتها . هل وفّت الامم المتحدة بمهمتها ؟ لا يوجد رد بسيط على هذا السؤال . وينبغي ، مع ذلك أن نعترف بأنها قد نهضت بكثير من الامور الطيبة من أجل الحفاظ على السلام ودعم التعاون الدولي . وان من الواضح أن المنظمة كان يمكنها أن تفعل أكثر مما فعلت .

اننا نعلم جميعا أنه من المستحيل أن نجعل الدول الاعضاء في الامم المتحدة تتصرف بنفس الاسلوب . ان الاختلافات بين اتجاهاتها السياسية كبيرة . والبعض من هذه الدول لم تتخل بعد عن نزعتها الى السيطرة على الدول الاخرى ، بل واتخاذ موقف الهيمنة في الساحة الدولية . وهناك بطبيعة الحال ، دول أخرى لا يمكن أن تقبل ذلك . وبعض البلدان تحاول بكل الجهود الممكنة أن تضع نهاية لسباق التسلح . وبذلك تقدم الدليل على التزامها بالجدية وبالواقف المدركة لمسؤولياتها

بالنسبة الى هذه المشكلات . والبعض الآخر ينفق الكثير من الموارد على المجالات العسكرية . وباختصار فان منظمة الامم المتحدة باعتبارها أكثر المنظمات الدولية شمولاً تعكس بوضوح خصائص العالم المختلفة بكل تناقضاته وصداماته ، ولكنها كذلك تعكس الآمال المتزايدة للشعوب في مستقبل سلمي . وفي بداية العقد الحالي أبرمت عدة معاهدات نظمت العلاقات بين الدول الأوروبية وجعلتها تتسق مع واقع أوروبا بعد الحرب . وفي ذلك الوقت وقعت الاتفاقيات الاولى السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمبادئ الرئيسية للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية .

وينبغي علينا أيضا أن نذكر بصفة خاصة المؤتمر التاريخي لزعماء ٣٥ دولة في هيلسنكي ، الذي كرس - في شكل وثيقة - تطور أوروبا في اتجاه تعزيز الامن والتعاون . وفي خلال هذه الفترة ، وبعد مفاوضات طويلة وجادة ، تم اعداد الاتفاقية السوفياتية الأمريكية (سولت الثانية) ، التي ينتظر العالم أجمع سريانها .

والحقيقة أنه يمكن لنا جميعاً أن نقول ان السبعينات تحتل مكانا بارزا في التاريخ . لقد شهدت هذه السنوات تحول الاتجاه الايجابي في العلاقات الدولية الى سياسة " الانفراج " في العالم . ان الانفراج - وقد كان الاتحاد السوفياتي هو الأصل في مولده - يعبر عن آمال كـل شعوبنا ، وأنا واثق أنه يعبر ايضا عن آمال جميع شعوب العالم .

ان الموقف تجاه الانفراج يعد أفضل مؤشر على النوايا السياسية لأية دولة . لقد ألقيت كلمات طيبة بصدد الانفراج خلال الاعوام الاخيرة . ولكن هذه الكلمات الطيبة لا تكفي . ان هذه الكلمات ينبغي أن تترجم في سياسات الدول . ولذا ، فانه مازال هناك أناس في العالم اليوم يرتعدون عندما يسمعون كلمة " الانفراج " ، وتتجدد وجوههم مثل قطعة جائعة تتذوق الخيار في حديقة مطبخ . ولنأخذ على سبيل المثال مسألة التخلي عن نشر العداء والكراهية بين الشعوب وحظر - الدعاية للحرب . ان هذا هو أقل ما يجب أن تقوم به أية دولة تنهج سياسة الانفراج وراغبة في تعزيز المناخ السياسي الصحيح في العالم .

وفي عام ١٩٤٧ ومن قبل ذلك ، فان الجمعية العامة اتخذت قرارا ضد الدعاية لقيام حرب جديدة . ولقد مر أكثر من ثلاثين عاما منذ ذلك الوقت ، ولكن من الذى يستطيع أن يزعم اليوم أن هذه الدعاية قد توقفت ؟ اننا نجد في مجموعة من الدول ان هذه الدعاية ما زالت مستمرة ولم يصدر قرار بمنعها . ولقد أوقفت الدعاية للحرب في الاتحاد السوفياتي منذ وقت طويل . وهناك نص في دستورتنا على منع الدعاية للحرب ، وهو القانون الأساسي للدولة .

ولقد أكدنا في أكثر من مناسبة على ضرورة هذه المسألة ، والواقع أن الدعاية للحرب كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية وكانت توجه النداءات من أجل وقف هذه الدعاية ، ولكن لم يتوقف المعتدون عن خططهم . انني أنكر هذه الحقيقة ، لأنه لا تزال توجد في العالم قوى نشطة تسعى الى دفع الشعوب الى تمجيد الحرب وبناء ترسانات أسلحتها .

ولقد تعودت بعض البلدان على أن تبتكر حوارات وصراعات حربية ، وتقول هكذا سوف تدور الأحداث . ويحدد هؤلاء عدد الضحايا ، وعدد المدن التي سوف تدمر . ان اليونانيين القدماء لم يكونوا الوحيدين الذين تركوا رموزا مليئة بالحكمة لأنها تمجد الجوانب الانسانية في الانسان . وليس مما يشرف المواطنين في العصر الحالي أن يجدوا رموزا تتحدث عن القتل ، وفي هذه الرموز تمثل الحرب على أنها شيء لا يمكن تجنبه أو تفاديه . وليس هناك من يشك في أهداف هذه الرموز والسياسة التي تخدمها .

وكم من أفلام وكتب ومقالات وخطب خادعة يلقيها السياسيون وأشباه السياسيين ترمي الى اشاعة الاعتقاد في هذه الأكانيب فيما يتعلق بمصدر تهديد السلام . ونستطيع أن نأخذ مثلا على ذلك الحملة التي وجهت الى كوبا والتي تمثلت بالأكانيب بشأن سياسة كوبا وسياسة الاتحاد السوفياتي . بيد أن الحقيقة هي أن كل هذه الدعاية ليس لها أى أساس من الصحة أو الحقيقة ، وكلها قائمة على الأكانيب . لقد أعلن الاتحاد السوفياتي وكوبا من قبل موقفهما في هذا الصدد . ان النصيحة التي نقدمها نصيحة بسيطة ؛ وهي أننا لا بد أن نعترف بالطابع الخيالي لهذه المسألة ، ولا بد أيضا من وضع خاتمة لها . ان الاتحاد السوفياتي وكذلك بلدان أخرى من المجموعة الاشتراكية لم تهدد ولا تهدد أحدا في الآونة الراهنة . ان المجتمع الذى يدرك بقواه الخلاقة وبمقدرته ، ليس في حاجة الى حرب . ان هذا المجتمع في حاجة الى السلم . وهذه الكلمات واردة في أسس سياستنا الخارجية منذ عهد لينين .

ان سياسة السلم والصدافة بين الشعوب وسياسة التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، تجد تعبيرها الدائم في القرارات التي اعتمدها الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . وهذا الخط السياسي سوف ينتهج دون انحراف وأكرر : أن هذا الخط السياسي سوف يستمر في المستقبل أيضا .

صحيح ، أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفاءه في معاهدة وارسو لا يمكنهم أن يتفاوضوا عن ان بعض الدول تواصل استعداداتها الحربية وتكثفها . وفي ظل هذه الظروف ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفاءه لا بد وأن يعملوا على توفير أمنهم . وفي الوقت ذاته فان موقفنا في هذا الصدد قد عبر عنه ليونيد بريجينيف على النحو التالي : " ان الامكانيات الدفاعية للاتحاد السوفياتي ، ينبغي أن تكون متينة بحيث لا يجبرؤ أحد على المساس بحياتنا السلمية . ان سياستنا لا ترمي الى احراز التفوق في الأسلحة ولكنها ترمي الى خفضها والى تهدئة المواجهة العسكرية ، وهذا هو جوهر سياستنا " .

ان هذه السياسة لا تخدع أحدا على الاطلاق . ويمكن أن تثقوا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبالبلدان الاشتراكية في نضالهم من أجل السلم ونزع السلاح والانفراج والحرية واستقلال الشعوب . ان هذه البلدان لديها مثل مشتركة وهي تسترشد بذات الاهداف . وجنبا الى جنب ، فان شعوب هذه البلدان تقوم بعمل رائع وبناء .

والواقع أن العالم أجمع يعلم عدد وطبيعة المقترحات التي تقدمت بها الدول الاشتراكية الى البلدان الاخرى ، وقبل كل شيء الى الامم المتحدة ، تلك المقترحات التي تهدف الى توثيق الانفراج في العالم وتوسيع التعاون السلمي بين الدول وتميز الامم الدولي .

ان البلدان التي تشكل جزءا من المجتمع الاشتراكي تتسق سياستها من أجل خدمة السلم العالمي وأمن شعوبها وشعوب البلدان الاخرى . ولقد تأكد كل ذلك بصورة جديدة في النتائج المثمرة لمجموعة من اللقاءات عقدتها ليونيد بريجينيف مع زعماء الأحزاب والحكومات في البلدان الاشتراكية وهي اللقاءات التي عقدت هذا الصيف في القرم ، وهي معروفة جيدا للعالم أجمع .

انني لا أعتقد أننا نختلف مع غالبية المشتركين في هذه الدورة اذا ما قارنا بين أحكام ميثاق الامم المتحدة وبين ما يجري في مجال الانشطة العسكرية في بعض البلدان ، حيث نجد أن هناك

تناقضا صارخا في هذا الصدد . فرغم أن هذه البلدان قد وقعت على ميثاق الأمم المتحدة
وعلى أغراضه ومقاصده السلمية ، الا أنها تعمل الآن على زيادة أسلحتها المكذبة .

ان العالم قد تجاوز منذ وقت طويل مرحلة أن يصبح سياق التسلح ضرباً من ضروب الجنون .
واننا نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تواجه هذا الجنون ، وأن تعمل على دعم
الثقة المتبادلة . ان الاتحاد السوفياتي من جانبه سوف يواصل العمل باتساق ومنطقية للاتفاق مع
الدول الأخرى من أجل وقف سباق التسلح ، ووقف آلة الحرب ، وخفض ترسانات الدول العسكرية
حتى يمكن التوصل الى نزع السلاح العام والكامل .
وهنا في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى حيث تجرى المفاوضات والمناقشات حول نزع السلاح ،
فان هناك مقترحات واضحة وقائمة على اساس مبدأ التكافؤ في الأمن . وهناك أيضاً مقترحات تتعلق
بأسلحة الدمار الشامل ، وبالأسلحة التقليدية . وهناك كذلك موقفنا الثابت في هذا الصدد ، وهناك
بالإضافة الى ذلك مقترحات بخفض الموازنات العسكرية .

ان عدداً غير قليل من المبادرات يهتم الكثيرين في هذا المضمار ، وهناك مبادرات كثيرة
قدمت الى الأمم المتحدة من أجل تحسين المناخ السياسي الدولي ككل ، وبصفة خاصة تلك المبادرات
التي ترمي الى توقيع معاهدة دولية بعدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية . ويبدو
لنا أن أية دولة من الدول تسعى بصدق الى السلام والى العلاقات الطيبة مع البلدان الأخرى ، لا يمكن
أن يكون لديها اعتراض بالنسبة الى عقد مثل هذه المعاهدة .

وهناك كذلك مبادرات تتعلق بمناطق مختلفة من العالم . وأود أن أذكر بصفة خاصة الفكرة
التي أيدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المطلة على المحيط الهندي ، وهذه الفكرة
ترمي الى جعل المحيط الهندي منطقة سلام . وان الاتحاد السوفياتي ليحرب عن تأييده لتحقيق هذه
الفكرة في المجال العملي ، وهو يسعى بصورة عملية من أجل أن يستأنف بأسرع ما يمكن المفاوضات
الأمريكية السوفياتية التي توقفت ، ولم يكن هذا خطأنا ، بالنسبة الى خفض الأسلحة وخفض الأنشطة
العسكرية في المحيط الهندي . ان توقيع اتفاق مناسب سوف يضيف على هذه الفكرة طابعاً حقيقياً ،
وسوف يكون لذلك أثر ايجابي على الموقف الدولي ككل .

وبصفة اجمالية ، فاننا نلاحظ بمزيد من القلق أن جميع المقترحات أو أغلبها تقريباً ، والخاصة
بوقف سباق التسلح ، تصطدم بصفة عامة بمعارضة بعض الدول ، وفي أغلب الأحيان فان هذه المقترحات
تضيق هباءً في المناقشات ، ولا بد من بذل جهود كثيرة من أجل الوصول بهذه المقترحات الى مرحلة
اتخاذ القرارات رغم أن هذه القرارات نفسها لا تضمن مع ذلك نزع السلاح الحقيقي الا في بعض المناطق
المحدودة .

ولقد انقضى وقت كبير منذ أن طرحت مسألة عقد اتفاق لوقف انتاج جميع الأسلحة النووية— والخفض المتدرج للمخزون منها ، الى أن تتم تصفيتها بصورة نهائية . وفي الآونة الراهنة ليست هناك مشاكل أكثر إلحاحا من مشكلة القضاء على خطر الحرب النووية ، وأكرر انه ليست هناك مشاكل أكثر إلحاحا في الآونة الراهنة من هذه المشكلة . ان كل عاقل يدرك ذلك جيدا . ولن تجد حلولا طيبة لهذه المشكلة ما لم نوقف الانتاج في هذا المجال الذي يخرج الينا أسلحة لها قوة تدميرية هائلة مثل القنابل والصواريخ والرؤوس الذرية . وهذا يجري الآن ونحن نناقش المشاكل الحيوية التي تواجهه الانسانية في الآونة الراهنة .

ان الاتحاد السوفياتي ، كما قلنا ذلك أكثر من مرة ، مستعد لأن يبحث مع البلدان الأخرى هذه المشكلة الحيوية ، وهو يقترح القيام بمفاوضات محددة في هذا الصدد ، ومن واجب جميع الدول النووية دون استثناء أن تشارك في ذلك .

ويقال في بعض الأحيان ان وقف انتاج الأسلحة النووية وتصفيتها يشكل مهمة بالغة التعقيد وليست بالمهمة السهلة . وهذا صحيح ، لأن تلك مهمة معقدة ، ولكن هل هذا سبب لعدم السعي الى ايجاد الوسائل الكفيلة بحل هذه المشكلة ؟ اننا مقتنعون بأن تحقيق اتفاق مناسب ، أمر لا يتجاوز امكانيات الواقع بشرط أن تقدم جميع الدول وفي المقام الأول الدول النووية ، الدليل على التزامها بموقف مسؤول .

ان جملة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية تشتمل بصفة خاصة على ضمانات أمن الدول غير النووية وعدم وضع الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد على أرضها أسلحة من هذا النوع . ان الجمعية العامة قد اعتمدت من قبل قرارات مبدئية حول هذه المسائل . والأجدربندنا الآن أن نجسد هذه القرارات في اتفاقات دولية ملزمة .

اننا نرى أنه لا بد من بذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية . ان أولئك الذين تحدثوا عن هذه المسألة في الدورة الحالية للجمعية العامة كانوا على حق . وان جميع الدول تضطلع بمسؤولية في هذا الصدد . ويحدونا الأمل في أن المؤتمر الذي سوف يضطلع بمسألة تطبيق اتفاق منع انتشار الأسلحة النووية ، سوف يتمكن من احراز نتائج ايجابية . وسوف يعقد هذا المؤتمر في المستقبل القريب .

وبالنسبة لبعض الجوانب الأساسية لنزع السلاح ، فإن هناك مفاوضات تجري ، وقد استمر بعضها وقتاً طويلاً . وأود أن أبلور هنا بعض المسائل التي في رأينا يمكن أن تجد حلاً في المستقبل القريب .

لقد لوحظ احراز تقدم في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة بالنسبة للحظر الكامل والعام للتجارب على الأسلحة النووية . ونحن نأمل في أن شركائنا لن يدخلوا في هذه المفاوضات عناصر من شأنها أن تعطل على تمقيدها . أننا نمقد كبير الأمل على ذلك . ولكن للأسف الشديد ، فإن عناصر التمقيده هذه مازالت تثار وتقوم حتى الآن على هذه المفاوضات .

وخلال المشاورات السوفياتية الأمريكية أمكن تحديد العناصر الأساسية لاتفاق يمنع الأسلحة
الاشعاعية . و اذا كان العمل التحضيرى لهذا الاتفاق لم يحوِّق ، فانه يمكن أن يعدّ للتوقيع . وهذا
معناه أن الأسلحة البكتريولوجية سوف يصدر قرار بتحريمها هي الأخرى .
ان القرارات البناءة الخاصة بمختلف جوانب نزع السلاح كثيرة للغاية ، ونستطيع أن نستخدمها
كما ينبغي . وهناك مجال كبير للعمل بالنسبة الى الأمم المتحدة ، التي في دورتها الاستثنائية
التي كرسّت لنزع السلاح ، اعتمدت برنامجا يعدّ طبييا بصورة اجمالية . ان قرار الأمم المتحدة لا ينبغي
أن يظل حبرا على ورق ، وبالنسبة الى الآونة الراهنة فان هذا القرار ليس الا مجرد ورقة صيغت بصورة
جيدة .

ان سماع ذلك قد يصدّم عددا كبيرا من بيننا ، ولكن الأمور تسير على هذا النحو . وبالنسبة
للوضع الآن فانا هذا القرار ليس الا ورقة ولكنها ، وأكرر ، ورقة حسنة الصياغة .
ان توقيع المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية
هو الدليل الساطع على أن حسن النية اذا ما توفر ، وكذلك الرغبة في اقامة الاعتبار لمصالح كل طرف ،
يمكن التوصل الى تدابير بالنسبة لأصعب المسائل وأعتها . ان هذه المعاهدة تقيم جسرا بالنسبة
لعمليات التقييد اللاحقة وخفض الأسلحة الاستراتيجية ، وتنطوى كذلك على امكانيات واسعة للتأثير
بصورة طيبة على المفاوضات الأخرى الخاصة بالحدّ من سياق التسلح ونزع السلاح .
ودون ما مبالفة في القول ، فان خطوة كبيرة قد تم اتخاذها سواء بالنسبة للاتحاد السوفياتي
أو بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم أجمع ، ومن ثم فاننا ندرك تماما أن ممثلي الدول
الذين تحدثوا من فوق هذه المنصة ، باستثناء القليلين جدا ، قد أدلوا برأى طيب بشأن هذه
المعاهدة .

ان تعزيز السلم العالمي أمر لا ينفصل عن تعزيز الأمن في أوروبا . ان الموقف في القارة
الأوروبية ليس فحسب عنصرا من صورة عامة في الموقف العالمي اليوم ، كما كان الأمر في الماضي ،
ولكنه يمارس تأثيرا قويا على تطور الأحداث الدولية .
ان بلادنا منذ اللحظة التاريخية التي رفعت فيها علم النظام الاشتراكي الجديد تنتهج
سياسة متسقة ترمي الى أن توفر في أوروبا ظروف السلام المتين والصلب ، وكل ما فعلناه باسم هذا
الهدف يشكل كتابا مفتوحا ، ويشكل مدعاة للفخر في كل صفحة من صفحاته .

اننا بعيدون دون شك عن أن نهوّن من الجهد الذي تقوم به الدول الأخرى ، واننا نشيد بتلك البلدان التي شاركت في المؤتمر الأوروبي والذي توجّ بصدد الوثيقة الختامية ، تلك الوثيقة التي تحدد توجيه الجهود الجديدة الرامية الى ترسيخ الانفراج في أوروبا .

واليوم توجد في القارة الأوروبية قاعدة أمتن وأصلب بالنسبة الى التعاون السلمي فيما بين الدول ، وان تغيرا طيبا قد تمّ في العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية في أوروبا .

ان التعاون السوفياتي الفرنسي يسير على خط صاعد ويوجد درجة كبيرة من التفاهم المتبادل والاتفاق حول المشاكل الكبرى في السياسة الأوروبية ، وفي السياسة العالمية . وانطلاقا من ذلك توجد امكانات لزيادة التعاون في مجالات أخرى .

ان علاقاتنا مع جمهورية ألمانيا الاتحادية قد سارت في اتجاه ايجابي ، وان الطرفين يقدران المزايا المتبادلة للنتائج المحرزة ، ويعترفان كذلك بأنهما يستطيعان فعل الكثير في المستقبل .

ونستطيع أن نعرب عن الأمل في أن جمهورية ألمانيا الاتحادية من جانبها لن تقوم بأى شيء يحدّ من مثل هذه الاحتمالات في المستقبل ، أو قد يتنافى مع سياسة السلام والانفراج في أوروبا والعالم .

اننا نبدى اهتماما بتطور العلاقات المنتظم بين الاتحاد السوفياتي وبريطانيا ، ونحن نأمل في أن تحرك بريطانيا نفس الرغبة .

ولنا أيضا علاقات طيبة مع ايطاليا الآن ، وينبغي بالنسبة الى التقييم الايجابي الذي تمّ التوصل اليه أن يتزايد .

وأود أن أشير الى الطابع الأصيل والتقليدي لعلاقات حسن الجوار التي قامت بين الاتحاد السوفياتي وبين فنلندا ، ونحن نقدر حق التقدير جميع الانجازات الطيبة التي تمّ احرازها في علاقاتنا مع دول الشمال الاسكنديناوية .

ان علاقاتنا مع اسبانيا ، كذلك ، قد سجلت تحولا ايجابيا .

ونحن راضون عن تطور علاقاتنا مع البلدان الأخرى في أوروبا الغربية أيضا .

وبصفة عامة ، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وكذلك في مجالات أخرى ، فان الاتحاد السوفياتي يتبع الخط الذي رسمه مؤتمر هلسنكي .

ان الجذور التي ولدها الانفراج في أرض أوروبا لا يمكن أن تعيش ما لم تتخذ تدابير فسي مجال الانفراج العسكري . ان امكانات عظيمة قائمة الآن في هذا المضمار بفضل المقترحات الواردة في

اعلان اللجنة السياسية الاستشارية لمنظمة معاهدة وارسو الذي تمّ اعتماده في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، وكذلك في بيان آيار/ مايو لمؤتمر وزراء الخارجية لهذه المنظمة .
وأود ، أولاً وقبل كل شيء ، أن أشير الى المبادرة الرامية الى أن توقع ، بين الدول المشاركة في المؤتمر الأوروبي ، معاهدة بشأن عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية كل منها ضد الأخرى . ان معنى هذه المبادرة ليس في حاجة الى تعقيب .
ولسوء الحظ ، فان شركائنا الغربيين لم يقدموا الدليل بعد على رغبتهم في البدء في محادثات بشأن هذا الموضوع ، ومع ذلك ، فاننا نتوقع أن يتخذوا موقفاً رصيناً يحملهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم بالنسبة الى مقترحاتنا .
ان البلدان الاشتراكية تنتظر من ناحية أخرى رداً على مبادرتها الخاصة بأن تعقد ، بالاشتراك مع جميع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا ، مؤتمراً سياسياً يهدف الى تعزيز الثقة بين الدول والقضاء على المواجهة العسكرية ، والحدّ من تركيز القوات العسكرية في أوروبا وخفضها فيما بعد ، وكل من هذه البلدان يستطيع أن يقدم اسهامه في أعمال ذلك المؤتمر .

ان الاتحاد السوفياتي يرى أنه من الضروري القيام بعمل مكثف على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف ، من أجل تأمين نجاح مؤتمر الانفراج العسكري في أوروبا ، وكذلك المؤتمر الذي سوف يعقد في العام المقبل في مدريد لممثلي الدول التي شاركت في المؤتمر الأوروبي . وهذان المنتديان ليسا متنازعين ولكنهما متكاملان . وبالنسبة لاجتماع مدريد ينبغي أن يركز كل اهتمامه على القضايا الملحة حقا المتصلة بالانفراج في أوروبا ، ولا يجوز السماح بأن تحول مصالح أنانية خبيثة الأفق دون ذلك .

والآن أود أن أقول بنسبة كلمات حول مباحثات فيينا ، وهي المباحثات التي تتناول - كما تذكرون - خفض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى ، وهذه المشكلة ليست مهمة بالنسبة لأوروبا وحدها . ان بلادنا نتمسك دائما في هذه المباحثات ، بمواقف بناءة ، وتتقدم بمبادرات تأخذ في الاعتبار مصالح شركائنا الغربيين . ان الالتزام الدقيق بمبدأ عدم المساس بأمن أى طرف من الأطراف ، هو الذي سوف يمكن مباحثات فيينا من الوصول الى طريق الاتفاق ، وكلما تم ذلك مبكرا ، كلما كان أفضل .

ان هذا الاستعراض للمشاكل الخاصة بأوروبا يكون ناقصا لو أغفلت الاشارة الى محاولات بعض البلدان اختبار متانة الاتفاق الرباعي بشأن برلين . ان هذا يتنافى مع المصالح طويلة الأجل التي كانت الأساس لهذا الاتفاق والتي يجب أن تسترشد بها كافة الدول ولا سيما تلك التي هي أطراف في الاتفاق .

ان السبب الأساسي للتناقضات والتعقيدات في الموقف الحالي في الساحة الدولية ، يرجع الى حد كبير ، الى أن مصادر التوترات والنزاعات بين الدول لم تتلاش ، وأن مازال بعضها يظهر بين حين وآخر .

ففي آسيا أكثر من واحد من تلك المصادر . فمنذ حوالي ستة أشهر فقط وقع عدوان ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وقد وصم العالم كله تقريبا المعتدين بفعلتهم هذه . ولكن هل تعظ من يجب أن يتعظوا بنتائج هذا الحدث ؟ انه لا يمكن أن تنسج هذه القضية في غمار حملة الدعايات المفتعلة حول مسائل اللاجئين في الهند الصينية ، وهي الحملة التي تستهدف النيل من فييت نام . لا ، انه ينبغي توجيه هذه الحملة الى ناحية مختلفة تماما ، في اتجاه آخر ، وهذا الاتجاه معروف .

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وليس سرا من الذي فرض ورعا نظام بول بوت المتعطش الى الدماء . واليوم قنبي على هذا النظام في كمبوتشيا ، ولن تكون هناك عودة الى الماضي ، وينبغي أن تتاح الفرصة للمندوبيين الشرعيين لشعب كمبوتشيا كي يحتلوا المقعد الخاص بكمبوتشيا في الأمم المتحدة . وهذا هو ما سيحدث ان عاجلا أو آجلا ، ونأمل أن تدرك كل الوفود في هذه القاعة ذلك تماما .

ولا يمكننا أن نصف بغير قصر الأبصار سياسة تلك الدول التي تتدخل في شؤون افغانستان الداخلية . ان هذه الدولة قد اختارت السير في طريق التحولات الديمقراطية التقدمية ، وهي تحيد العلاقات الطيبة مع جيرانها ، وتتبع سياسة خارجية مستقلة ، هي سياسة عدم الانحياز . وان الاتحاد السوفياتي الذي يرتبط بأفغانستان منذ وقت طويل بعلاقات صداقة وحسن جوار ، يرى أنه لا بد من وضع حد لهذا التدخل غير المقبول . ان للافغانيين وحدهم الحق في حل مشكلاتهم الداخلية وهم وحدهم سيفعلون ذلك مثل كل دولة صاحبة سيادة .

وبالنسبة الى دول الشرق الأوسط مثل تركيا وايران ، فنحن ليس لدينا معها حدود مشتركة فحسب ، بل تربطنا بها أيضا علاقات تعاون تقليدي . اننا نلتزم بموقف ايجابي نحو الخطوات التي تتخذها تلك الدول ، ودول أخرى اسيوية ، من أجل ضمان سيادتها وتعزيزها ، ونرغب في تنمية علاقاتنا مع هذه الدول .

ان الاتحاد السوفياتي راض عن الصداقة التي تتسم بها طبيعة علاقاتنا مع الهند ، ذلك البلد الاسيوي العظيم الذي يعتنق سياسة سلمية ثابتة . ان العلاقات الهندية السوفياتية تمثل عاملا هاما من عوامل السلام والاستقرار في القارة الاسيوية .

اننا نرغب في الابقاء على علاقات طبيعية طيبة على أساس المعاملة بالمثل ، مع كافة الدول سواء في جنوب آسيا أو في جنوب شرقها ، أو في الشرق الأقصى ، وهذا ينسحب على اليابان واندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايلند وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا ودول أخرى في تلك الأقاليم . وعلى غرار كافة الشعوب المحبة للسلام ، فان الشعب السوفياتي يشعر بالقلق البالغ للموقف السائد في الشرق الأوسط ، وهي منطقة من أكثر المناطق سخونة في العالم ، ومصدر لتهديد خطير للسلام .

ان مشكلة الشرق الأوسط اذا ما جردت من عناصرها الثانوية تتمثل في معرفة ما اذا كان سيقضى على نتائج العدوان ضد البلدان والشعوب العربية ، أو أن الغزاة سيكافأون باستيلائهم

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

على أرائبي الغير . ان التسوية العادلة واقامة السلام الدائم في الشرق الأوسط ، يقتضيــــــــان
أن تنهي اسرائيل احتلالها لكل - وأنا أكرر عبارة " لكل " - الأرائبي التي تم اغتصابها في ١٩٦٧ ،
وصون الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي بما في ذلك حقه في انشاء دولته الخاصة ، كما
انه لا بد من ضمان حق دول الشرق الأوسط ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود المستقل في ظل
ظروف سلم ينبغي ضمانها بصورة فعالة .

ان الصفقة المنفصلة بين مصر واسرائيل لا تحل في الواقع شيئا . فبالرغم من كل ما قيل من كلمات وادعاءات بالنسبة لهذه الصفقة فانها ليست الا وسيلة لتنويم الشعوب . انما هو الا طريق لا يؤدي الا الى تفجير الموقف في الشرق الاوسط . فبجانب الموقف السياسي المتفجر في هذه المنطقة وفي مناطق اخرى ، هناك أيضا رائحة البترول وكلنا نفهم معنى ذلك .

لقد حان الوقت لان تتفهم جميع الدول الممثلة في الامم المتحدة مدى الحاح مسألة الشعب العربي الفلسطيني . والا فما هو اذن معنى تلك الاعلانات الخاصة بحماية حقوق الانسان ، سواء كان من اللاجئين أو غير اللاجئين ، في حين يشهد العالم أجمع انتهاكا صارخا لحقوق مشروعة لشعب بأكمله طرد من أراضيه ووطأته الاقدام .

ان السياسة السوفياتية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط سياسة مبدئية لا ترتبها باهتبارات دقيقة . فمن الصعب انتهاج سياسة جادة استلزاما من اعتبارات وقتية أو عابرة ، بل ربما يكون ذلك من المستحيل . اننا نؤيد تسوية شاملة وعادلة ونؤيد قيام سلام دائم في الشرق الاوسط ، هذه المنطقة القريبة من حدودنا . ان الاتحاد السوفياتي يقف بقوة الى جانب الشعوب العربية التي ترفض باصرار الصفقات الموقعة على حساب مصالحها المشروعة .

وباعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة في سنة ١٩٦٠ - وهو أهم قرارات الامم المتحدة - فان المجتمع الدولي اعترف بحقيقة لا تقبل النقاش . ان ساعة الاستعمار قد حانت ، ومنذ ذلك الوقت فان الاغلبية الساحقة للشعوب قد رفضت ان تظل تحت راية الاستعمار ، ولكن ضمير الانسانية مازال يثور لحقيقة ان اغلال الاستعمار والعنصرية لم تحطم حتى الان ، وفي هذا الصدد لا بد ان نتحدث عن الجنوب الافريقي كله .

ان شعوب زيمبابوي وناميبيا تناضل منذ سنوات طويلة من أجل حريتها واستقلالها . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد تماما قضيتهما العادلة ، واننا رفعنا ، وما نزال نرفع اصواتنا من أجل تأييد هذه الشعوب ، وسوف نتعاون في ذلك مع كل الدول ، وبصفة خاصة الدول الافريقية التي ترفع لواء العدل وحماية الحقوق الاكيدة لهذه الشعوب .

ويجدر بنا ان نرفض بقوة واصرار كل الاتفاقات الخادعة الرامية الى الحفاظ على سيطرة الاستعماريين والعنصريين المتمثلة في حكومات عميلة .

هل يمكن التوصل الى تسوية سياسية في الجنوب الافريقي ؟ نعم . اننا نرد على ذلك بصورة ايجابية ، وهذه الامكانية مازالت قائمة ، وهناك كذلك الوسائل التي تؤدي الى ذلك ، ولكن حتى الان فان الاقتراح الخاص باختيار حل سلمي وعادل قد رد عليه بالرفض كل من العنصريين ومن يدورون في فلكهم واصدقائهم في الخارج .

ان دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تكون على حق اذا عملت بصورة حاسمة على اعلان ان نضال شعوب جنوب افريقيا نضال شرعي وانها تدين المحاولات التي ترمي الى اغراق هذا النضال في بحر من الدماء . ومن واجب الامم المتحدة ان تجبر هؤلاء الذين يتجاهلون قراراتها على احترام هذه القرارات الخاصة بالجنوب الافريقي .

ان السوفيات يدركون تماما مساهمة شعوب امريكا اللاتينية في النضال من أجل السلم والتحرر الوطني . وهذا الاسهام سوف يكون عظيما لا سيما اذا ما أصرت شعوب امريكا اللاتينية على الدفاع عن استقلالها ، وخاصة اذا كانت سياستها متحررة من أى تأثير خارجي ، ونحن نلاحظ في هذا الصدد وبمعين الرضى زيادة مكانة وهيبة امريكا اللاتينية في العلاقات الدولية .

ان موقف الاتحاد السوفياتي حيال كل القارات وجميع دول العالم ، سواء . فليس هناك معايير مختلفة أو متباينة بالنسبة لحرية الشعوب وسياسة الدول وحقوق الانسان . فلا يمكن فسي بعض الاحوال ان نلوح بميثاق الامم المتحدة وان نخفيه تحت المقعد في احوال اخرى . ان احكام ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ينبغي ان نستشهد بها بصورة متكافئة حيال جميع الدول والشعوب . لقد أكد الاتحاد السوفياتي كثيرا من قبل على أهمية حركة عدم الانحياز واتجاهها السلمي ، ونحن على يقين من أن الدول غير المنحازة سوف تواصل التأثير بكل ثقلها ترجيحاً لمصالح السلام ونزع السلاح والانفراج . وهذا الاقتناع نجده وقد تعزز بالنتيجة الايجابية التي توصل اليها مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هافانا . لقد كان هذا المؤتمر محفلا هاما وحدثا كبيرا في الساحات الدولية .

ان ما نحتاجه لحل اية مشكلة دولية هامة ذات طابع سياسي او اقتصادي او غير ذلك ، هو مناخ السلام . وسوف يتوقف نوع هذا السلام من حيث الدوام والاستقرار على حالة العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . هذه مسألة موضوعية ولا خلاف عليها .

ان قادة الاتحاد السوفياتي لا يخفون انهم يريدون اقامة علاقات طبيعية ، بل وودية مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد قلنا ذلك اكثر من مرة ، مثلا خلال مؤتمرات حزبنا . ان ليونيد بريجنيف قد تحدث عن ذلك خلال المؤتمر الاخير الخامس والعشرين للحزب الشيوعي ، ان ذلك يتطلب فقط احترام المبادئ التي شقت لها طريقا عميقا في العلاقات الدولية والمدونة في الوثائق الأمريكية والسوفياتية المعروفة ، اى مبادئ التعايش السلمي بين الدول وعدم التدخل في شؤون الاخرين . ولن نسمح لأى أحد بالتدخل في شؤوننا الداخلية . ان العلاقات السوفياتية الأمريكية امر يجب ان يهتم الطرفين . وعلى هذا الاساس فقد يمكن ان تتطور العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بصورة ناجحة .

ان موقف بلادنا عرضه بوضوح ودقة كاملين ليونيد بريجنيف في فيينا خاصة خلال لقاءه مع رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر . وان هذا اللقاء قد انبهر انه في ظل وجود ارادة مشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية فانهما يستطيعان ان يجدا حلا مقبولة بصورة متبادلة وان يتعاونوا من أجل تأمين مصالح الانفراج الدولي والسلام . ان ليونيد بريجنيف قد قال :

” ليس هناك في الواقع في العالم بلد او شعب لا يريد ان يقيم معه الاتحاد السوفياتي علاقات طيبة ، وليست هناك مشكلة دولية حالية لم يبدا الاتحاد السوفياتي استعدادا للمشاركة في حلها ، وليست هناك بؤرة من خطر الحرب لم يكن الاتحاد السوفياتي معنيا بحلها بالوسائل السلمية ” .

في الاحداث التي طلت الحرب كانت هناك احداث ايجابية ، وكانت هناك احداث خطيرة شكلت تهديدا خطيرا لأسس السلم . واننا اذا ما نظرنا عن قرب الى تلك التطورات فاننا نلاحظ بيسر ان تطور الموقف الدولي يتوقف الى حد كبير على الدول التي لديها اكبر قدر من التأثير على هذه الاحداث .

وحينما يستعمل النفوذ لتحقيق اهداف تعاكس او حتى تتحدى ميثاق الامم المتحدة تشور مواقف الصراع والازمات الدولية . والمحرضون من اجل اثاره مثل هذه الاحداث يريدون كقاعدة عامة ان يرفعوا شعارات لا تتسق في الحقيقة مع مضمونها .

(السيد غروميكو ، اتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

واحدى تلك الوسائل تتمثل في التلاعب بعقارة " الهيمنة " التي اصبحت تستعمل بصورة متزايدة في الممارسة العامة للسياسة الدولية . وعقارة الهيمنة هذه بالرغم من انها حديثة المنشأ الا انها تشير الى ظاهرة ليست جديدة ، بل على العكس ظاهرة معروفة منذ بداية العالم ، وهي تتعلق بالسيطرة على العالم والسيطرة على الشعوب والبلدان الاخرى .

ان موقف الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى الهيمنة والسيطرة واضح . ان الدولة السوفياتية منذ الايام الاولى لوجودها قد اعترضت بصراحة على ان يكون اى كائن في موقف الهيمنة والسيطرة على غيره وان تكون لبعض الدول هيمنة على دول اخرى .

ان شعبنا قد ضحى بعشرين مليوناً من الارواح من اجل هزيمة مؤامرات هتلر ، ومن اجل دفن الهيمنة في صورتها الفاشية . وهذا الرقم وحده يعطيكم فكرة عن مدى التضحيات التي قدمناها في سبيل القضاء على الهيمنة .

ان الهيمنة تتنافى مع المساواة بين الدول والشعوب ومع المثل الذي قدمته ثورة اكتوبر للعالم ، ذلك المثل الذي يجب على الامم المتحدة ، كما هو وارد في الميثاق ، ان تعززه بكل وسيلة ممكنة في العلاقات الدولية . ان المظاهر الحالية للهيمنة تشكل عقبة كئودا على طريق الانفراج . الذي لا يمكن ان يكون له بديل معقول .

لقد حان الوقت لكي تقوم كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة باتخاذ موقف جلي حيال الهيمنة ، ويتعين عليها ان تدين هذه الهيمنة ، وان ترفع صوتها ضد الهيمنة في كل الشؤون الدولية ، وينبغي ان يصبح عدم جواز الهيمنة مبدأ يحترمه الجميع .

وانطلاقاً مما سبق ، فان الاتحاد السوفياتي يقترح ان يدرج في جدول اعمال هذه الدورة البند الهام التالي " عدم جواز استخدام سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " ، ويقدم مشروع قرار مناسب للمنظر فيه في هذه الدورة .

وهدف ذلك ان اية دولة او مجموعة من الدول لا ينبغي ان تدعي تحت اى ظرف ولاى دافع استخدام الهيمنة حيال دول اخرى او مجموعة من الدول الاخرى .

نحن على اقتناع تام ان كل اولئك الذين ينظرون الى العلاقات الدولية على اساس المساواة وعلى اساس مصالح الانفراج والسلم لا يمكنهم الاعتراض على مثل مشروع هذا القرار . واود ان اعرب عن املي ان الجمعية العامة سوف تنظر في بحث هذا المشروع بقدر كبير من المسؤولية .

(السيد غرومب-كو ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وبعد الجمعية ، فان مجلس الأمن الذى تشترك الدول النووية الخمس في عضويته ينبغي ان ينظر كذلك في مسألة الهيمنة . وبعد ذلك يكون من المفيد ان يترجم في اتفاق دولي واسع المدى تتخلى كل الدول عن سياسة الهيمنة بكل مظاهرها .

ان بلدنا يلتزم في سياسته بمبادئ وثائق الامم المتحدة ، ويحترم مقاصده بثبات ، وانه لا يفيد عن باننا اطلاقا الاساس الجوهري لانشطة المنظمة الدولية ، واعني بذلك تركيز الجهود من اجل ان تؤمن للشعوب امكانية الحياة في سلام . ان الاتحاد السوفياتي يدعو الى تعزيز الامم المتحدة والى عدم السماح لاحد ان يهزها .

ان الشعوب سوف تقيم نتائج هذه الدورة كما قيمت نتائج الدورات السابقة من زاوية ما انجزته تلك الدورات لتجعل الشعوب تشعر بانها اكثر امانا . ومن هنا فان مسؤولية جسيمة تقع على كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة و على مندوبيها المجتمعين في هذه القاعة .

ان اى شيء ايجابي يمكن ان نتوصل اليه اليوم سوف يمكننا خلال الشاينات من تعزيز وتطوير النجاحات التي تمت في السبعينات . وينبغي ان نعلم جيدا كيف انطلقنا من الماضي من اجل بناء المستقبل .

وسوف نفعل كل ما في امكاننا لنضمن ان نتوج اعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة في اعتماد القرارات التي ستشعر كل شعوب العالم بالسعادة والارتياح لها .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ١